

القرارات

الدورة التنظيمية لعام ١٩٩٣

وإمكانيات دول منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واحتياجاتها في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما حدا بلجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى إلى إنشاء لجان إحصائية دائمة تتولى تنسيق العمل الإحصائي في مناطقها .

وإدراكاً منه لضرورة دعم مشاركة الأجهزة الإحصائية للدول الأعضاء في اللجنة في تخطيط وتطوير الأنشطة الإحصائية وفي تحديد أولويات الحفظ والبرامج الإحصائية في المنطقة .

وإدراكاً منه أيضاً للحاجة إلى تعزيز التنسيق والتكامل في السياسات والبرامج والأنشطة الإحصائية بين المنظمات العربية الإقليمية واللجنة ، من أجل تلبية حاجات ومتطلبات الأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء وتطويرها خدمة لغايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة .

وإذ يلاحظ أن اجتماعات رؤساء الأجهزة الإحصائية المركزية للدول الأعضاء في اللجنة ، التي عقدت في الأعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٧ و ١٩٨٩ ، قد أثبتت فعاليتها في توجيه وتنسيق وتقييم البرامج الإحصائية للجنة وربطها بالبرامج والأنشطة الإحصائية للمنظمات العربية الإقليمية وللدول الأعضاء .

وإذ يؤكد على ضرورة أن تأخذ اجتماعات رؤساء الأجهزة الإحصائية المركزية للدول الأعضاء في اللجنة شكلاً مؤسسياً دائماً .

١ - يقرر إنشاء لجنة إحصائية في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تتكون من ممثلين للأجهزة الإحصائية المركزية للدول الأعضاء في اللجنة للقيام بالأنشطة التالية :

(أ) التعرف على الأنشطة الإحصائية في الدول الأعضاء في اللجنة ومتابعة التقدم المحرز في تطوير البرامج الإحصائية في تلك الدول وإعداد التوصيات حول حالة وتنفيذ وتقييم برامج العمل الإحصائية وتنظيم الندوات والحلقات التدريبية والحلقات الدراسية المتعلقة بالإحصاء :

(ب) دراسة النظم والتصنيفات والمشاريع الإحصائية الدولية ، وتكييفها لتتلاءم مع أوضاع دول المنطقة وأولوياتها :

١/١٩٩٣ - تواتر دورات اللجنة الفنية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٥٨ (د-١٤) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧ بشأن عقد دورات اللجنة مرة كل سنتين^(١) .

وإذ يشير إلى أن اللجنة طلبت إلى أمينها التنفيذي في ذلك القرار أن يعد ، في السنوات التي لا تعقد فيها اللجنة دورتها ، تقريراً مفصلاً عن أنشطتها وخطتها وبرامجها لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

واقتراناً منه باستصواب إجراء مشاورات سنوية بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن المسائل التي تمها ،

وإذ هو مقتنع بأنه يمكن تحقيق هذه المشاورات من خلال اجتماعات للجنة الفنية في السنوات التي لا تعقد فيها دورات للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،

وإذ يضع في اعتباره النظامين الإداري والمالي للأمم المتحدة وقواعدها وإجراءاتها المتعلقة بتخطيط البرامج .

يقرر أن تعقد دورات اللجنة الفنية في السنوات التي لا تعقد فيها دورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وذلك بدءاً باجتماع مدته ثلاثة أيام يعقد في عام ١٩٩٣ ، على أن يكون مفهوماً أن تمول هذه الاجتماعات في حدود الاعتمادات القائمة في الميزانية .

الجلسة العامة ٢

٢ شباط/فبراير ١٩٩٣

٢/١٩٩٣ - إنشاء لجنة إحصائية في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إدراكاً منه لأهمية تنسيق العمل الإحصائي على المستوى الإقليمي وتوحيد الأساليب والفاهيم الإحصائية وفقاً لظروف

(ج) إسداء المشورة بشأن متطلبات التدريب الإحصائي في الدول الأعضاء في اللجنة، واقترح برامج تدريبية بالتنسيق مع المؤسسات الإقليمية المختصة حسب الاقتضاء؛

(د) توحيد أساليب وضع الإحصاءات القطرية لجعلها أكثر قابلية للمقارنة على المستويين الإقليمي والدولي، مع مراعاة التوصيات ذات الصلة للجنة الإحصائية وغيرها من الهيئات المختصة؛

(هـ) تنسيق تبادل البيانات والمعلومات الإحصائية بين اللجنة والدول الأعضاء فيها بما يعود بالفائدة على كل العنيتين؛

(و) التنسيق بين البرامج الإحصائية للدول الأعضاء في اللجنة ولا سيما فيما يتعلق بإجراء الدراسات الاستقصائية الإحصائية والتعدادات ومواعيد تنفيذها؛

٢ - يوصي بعقد اجتماعات اللجنة الإحصائية مرة كل سنتين؛

٣ - يدعو الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى متابعة هذا القرار وتقديم تقرير عن إنجازات اللجنة الإحصائية إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة.

الجلسة العامة ٢

٢ شباط/فبراير ١٩٩٣

٣/١٩٩٣ - المقرر الدائم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الطلب المقدم من الحكومة اللبنانية بشأن نقل واستضافة المقرر الدائم للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في بيروت،

وإذ يشير أيضاً إلى مذكرة الحكومة العراقية المتضمنة طلب عودة موظفي اللجنة إلى بغداد قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وبخلافه تسترد الحكومة العراقية المباني الحالية مع استعدادها لتوفير مبان أخرى لهذا الغرض،

وإذ يشير كذلك إلى الطلب المقدم من الحكومة الأردنية بشأن نقل واستضافة المقرر الدائم للجنة في عمان،

وإذ يشير إلى مذكرة الأمين التنفيذي^(٢) بشأن المقرر الدائم للجنة.

وإذ يأخذ في الاعتبار ضرورة توفير الاستقرار لأمانة اللجنة وأهمية ذلك في أدائها للمهام المنوطة بها،

١ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اتخاذ الإجراءات اللازمة لدراسة الطلبين المقدمين من الحكومة اللبنانية والحكومة الأردنية وأي طلب آخر قد يرد من أي دولة عضو في اللجنة بشأن نقل واستضافة المقرر الدائم للجنة، ويطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الاستثنائية التالية، تقريراً مفصلاً عن الاتصالات التي يجريها بخصوص المقرر الدائم للجنة يتضمن تقييماً للعروض المقدمة في ذلك الصدد؛

٢ - يقرر عقد دورة استثنائية للجنة في بيروت خلال فترة عام من تاريخ اعتماد هذا القرار لبحث موضوع المقرر الدائم للجنة؛

٣ - يعرب عن تقديره للحكومة اللبنانية لعرضها استضافة الدورة الاستثنائية للجنة واستعدادها لتحمل النفقات المترتبة على ذلك؛

٤ - يعرب عن شكره للحكومة العراقية على ما قدمته وتقدمه من تسهيلات للجنة بوصفها البلد المضيف لها حالياً، ويناشد تلك الحكومة أن تتشاور مع الأمين التنفيذي للجنة قبل اتخاذ أي إجراء يتعلق بالمباني المخصصة لمقر اللجنة الدائم في بغداد في ضوء الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية العراقية بشأن مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الموقع في بغداد في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩^(٣)؛

٥ - يعرب عن شكره أيضاً للحكومة الأردنية لاستضافتها للجنة بصورة مؤقتة منذ آب/أغسطس ١٩٩١ ولتقديم جميع التسهيلات اللازمة لها.

الجلسة العامة ٢

٢ شباط/فبراير ١٩٩٣

٤/١٩٩٣ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعمليته التحضيرية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٩١/١٩٨٩ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩، و ٩٣/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١، و ٣٧/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ التي اتخذتها قراراً بشأن عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وولايته، وعمليته التحضيرية،

وإذ يحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي سلمت فيه الجمعية، في جملة أمور، بأهمية كفاءة القيام بعملية تحضيرية حكومية دولية كافية للمؤتمر، وكذلك أهمية اشتراك جميع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة